



عمّان في: 2018/4/11
الرقم: 175/دأس/13/د

السادة بورصة عمّان "سوق الأوراق المالية" المحترمين
عمّان - الأردن

تحية واحتراماً،

نرفق لكم طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الثامن والثمانين للبنك العربي ش م ع
الذي عُقد بتاريخ 2018/3/29.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

بورصة عمان	
الدائرة الإدارية والمالية	
السيد /	
١١ نisan ٢٠١٨	
الرقم التسلسلي:	2022
رقم الملف:	13027
الجهة المختصة:	2022/11

خلود العيسوي
مدير دائرة أمانة السر



مرفقات/

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الثامن والثمانين لمساهمي البنك العربي ش.م.ع المنعقد في عمان
الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في 12 رجب لسنة 1439 هجرية
الموافق 29 آذار لسنة 2018 ميلادية

بناء على دعوة مجلس إدارة البنك العربي ش.م.ع وعملاً بأحكام المواد 169 و 171 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها السنوي الثامن والثمانين في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في 12 رجب لسنة 1439 هجرية الموافق 29 آذار لسنة 2018 ميلادية في فندق الأردن انتركونتنتال - القاعة الرئيسية/عمان للنظر في جدول الأعمال التالي:

- 1- قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية السابعة والثمانين.
- 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- 3- سماع ومناقشة تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2017.
- 4- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2017 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 300 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
- 5- سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.
- 6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017.
- 7- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2018 وتحديد أتعابهم.
- 8- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد للبنك العربي ش.م.ع للدورة القادمة ولمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب.
- 9- أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقتصر إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل

١١ نيسان ٢٠١٨

شركات المساهمة العامة الخاصة



الإجراءات التمهيدية:-

- أ. عملاً بأحكام المواد (180) و (182) من قانون الشركات حضر الاجتماع عطوفة السيد رمزي نزهة مراقب عام الشركات / وزارة الصناعة والتجارة بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم م ش 1 / 26/1/28598/5222 تاريخ 2018/3/19 وذلك بناء على دعوة مجلس الإدارة. كما حضر كل من السادة كريم النابلسي وشفيق بطشون وأحمد شتيوي / مندوبي ديلويت ألتد توش والسادة بشر بكر وأسامة شخاترة وأحمد أبو عصبه وعلي ردايدة مندوبي ارنست ويونغ - مدققى الحسابات الخارجيين.
- ب. نظم جدول حضور آلي سجلت فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع بالإضافة إلى عدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصالة أو وكالة أو إنابة، كما أعطي كل مساهم بطاقة دخول الاجتماع مبنياً فيها عدد الأصوات التي يحملها أصالة ووكالة وإنابة موقعة من مندوب مراقب عام الشركات وممهورة بختم الشركة.
- ج. ترأس الاجتماع السيد صبيح طاهر المصري/ رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة :

- الدكتور باسم عوض الله / نائب رئيس مجلس الإدارة.
- صالح بن سعد المهنا/ ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية.
- الدكتور حمزة أحمد جرادات / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- وهبة عبد الله تماري.
- خالد أنيس زند الإيراني / ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
- بهاء وائل كنعان.
- عباس فاروق زعيتر.
- علاء عارف البطاينة.
- سليمان حافظ المصري.
- الدكتور مسلم بن علي مسلم.

ولم تحضر عضو مجلس الإدارة السيدة نازك أسعد الحريري.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من عطوفة السيد رمزي نزهة - مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع.





قال عطوفة السيد مراقب عام الشركات يسعدني ويشرفني أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادية الثامن والثمانين للبنك العربي وهو الاجتماع الثاني الذي أشارك به منذ أن توليت منصبني في دائرة مراقبة الشركات، وإنني قمت وزملائي في دائرة مراقبة الشركات باستعراض التقرير السنوي للبنك العربي عن العام 2017، وقد سررت بما حققه صرحكم الاقتصادي هذا من انجازات ونجاحات مميزة سواء داخل المملكة أو خارجها ساهمت جميعها بالمحافظة على تبوء البنك لمكانته المتقدمة وسمعته الرفيعة بين البنوك العربية والدولية، هذا وإن دل على شيء فهو يدل على قوة ومثانة البنك وقدرته على التعامل في مختلف الظروف والتحديات وحالات التباطؤ الاقتصادي وتدني نمو الناتج المحلي وضعف الاستقرار الأمني الذي يحيط بنا من كل جانب، حيث استطاع البنك تجاوز هذه التحديات محققاً نسب وأرباح معقولة. ولا يفوتني في هذا اليوم أن أتقدم بالشكر الجزيل للبنك العربي ممثلاً بمجلس إدارته وإداراته التنفيذية وكافة موظفيه على مساهماته الفاعلة في خدمة المجتمع المحلي في مختلف المجالات سواء الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والبيئية.

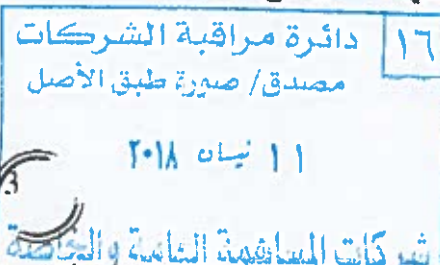
وأعلن عطوفة السيد مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ 969 مساهماً (أصالة وإنابة) من أصل مجموع قدره 18983 مساهم وهم يملكون 217573866 سهم أصالة و 300791484 سهم إنابة ووكالة، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصالة وإنابة ووكالة 518365350 سهم أي ما نسبته 80.89% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس المال البنك البالغة 640 800 000 سهم. كما حضر الاجتماع أحد عشر عضواً من أصل اثني عشر عضواً في مجلس الإدارة، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية الثامن والثمانين متحققاً وفقاً لأحكام المادة (170) من قانون الشركات. كما حضر مدققو الحسابات الخارجيين السادة ديلويت أند توش وارنست ويونغ، علماً بأن البنك قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة حيث أعلن عن الدعوة للاجتماع في:

- صحف الرأي والدستور والغد ولأكثر من مرة.

- التلفزيون والإذاعة.

- الموقع الإلكتروني للبنك العربي.

هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين وبالبريد العادي وبالييد مقابل التوقيع بالاستلام، وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة.





كما قال عطوفة السيد مراقب عام الشركات أنه وبذلك يكون البنك العربي قد استوفى كافة الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 بما في ذلك المواد (140) و(145) و(169) و(170)، كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات وهيئة الأوراق المالية ومدقي الحسابات خلال المدة القانونية عملاً بأحكام المادة (182) من قانون الشركات الأردني.

وبناء على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن عطوفة السيد مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، ثم طلب من السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات. وتمنى للبنك العربي دوام التوفيق والنجاح في خدمة اقتصادنا وأرتقنا الحبيب ومليكنا العزيز.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة عطوفة السيد مراقب عام الشركات وقال أرحب بالسادة الحضور وبعطوفة السيد رمزي نزهة / مراقب عام الشركات. كما أرحب بالسادة عدنان ناجي وفادي الطيان مندوبي البنك المركزي الأردني والسيدة سحر زقلام / مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي والأستاذ عمر أبا الخيل / مندوب وزارة مالية المملكة العربية السعودية ومندوبي مدقي الحسابات الخارجيين السيد شفيق بطشون الشريك المقيم / ديلويت أند توش والسيد بشر بكر / الشريك المسؤول أرنست ويونغ وكافة زملائهم من المدققين الخارجيين، وشكر السيد رئيس مجلس الإدارة السادة ديلويت أند توش على خدمات التدقيق الخارجي التي قدموها للبنك العربي منذ تأسيسه كما رحب بجميع الحضور، واستناداً لأحكام المادة (181) من قانون الشركات أعين الأستاذ باسم علي الإمام / أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة كما أعين كلاً من:

1- السيد منصور النابلسي.

2- الدكتور عبدالله المالك.

مراقبين لفرز الأصوات.

بدأ السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة حديثه بكلمة ترحيبية طمان من خلالها المساهمين بأن البنك العربي في أحسن أوقاته وظروفه، كما قدم ملخصاً لوضع الدعاوى المقامة على البنك في نيويورك قائلاً: أنه وبعد انقضاء 14 عاماً على إجراءات التقاضي في الدعوى التي أقامها العديد من المدعين الأمريكيين ذوي الجنسية المزدوجة (الإسرائيلية) ضد البنك العربي، وادعوا فيها أن البنك قد ساهم في الأضرار التي لحقت بهم أثناء فترة الانتفاضة الثانية من خلال تقديم خدمات مصرفية خاصة بجمعيات خيرية سعودية إلى الفلسطينيين.

دائرة مراقبة الشركات
مصدق / صورة طبق الأصل

١١ نيسان ٢٠١٨

شركات المساهمة العامة والخاصة



يسرني أن أبلغكم، وكما أفصح البنك، أن محكمة الاستئناف الأمريكية قد فسخت قرار المسؤولية المدنية الصادر بحقه في عام 2014، وقررت أن قاضي محكمة المقاطعة قد أخطأ في تطبيق القانون وأصدر تعليمات خاطئة إلى هيئة المحلفين، مما أدى إلى صدور حكم بالمسؤولية المدنية ضد البنك.

وأضاف قائلاً أن الوصول إلى هذه النتيجة قد استغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً، وأن المجلس وإدارة البنك قد تصرفوا بحكمه بإبرام اتفاق التسوية من أجل حماية البنك من التعرض لأسوأ الاضرار والاحتمالات أولاً، وثانياً للمضي قدماً بإجراءات الاستئناف لفسخ قرار المسؤولية المدنية وتبرئة سمعته، وهذا ما تم فعلاً حيث كسب البنك استئنافه.

أما فيما يتعلق بدعوى المدعين الاجانب (غير الأمريكيين) المنظورة حالياً أمام المحكمة العليا الأمريكية، فإن هذه الدعوى والمقامة منذ 14 عاماً أيضاً من مدعين لا يحملون الجنسية الأمريكية، هي دعوى تهم جميع الشركات في العالم وليس فقط البنك العربي. وإن المواقف المطروح في هذه الدعوى أمام المحكمة العليا الأمريكية هو فيما إذا كان قانون التعويض عن الفعل الضار للأجانب والذي شرع في عام 1789 يسمح لغير الأمريكيين بمقاضاة الشركات لدى المحاكم الأمريكية لأعمال مرتكبة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما تذكرن، كانت محكمة المقاطعة ومحكمة الاستئناف بهيئتهما العادية والموسعة قد ردتا هذه الدعوى ضد البنك على أساس أنه لا توجد أية مسؤولية للشركات، وهي الآن منظورة أمام المحكمة العليا الأمريكية لغايات البت بخصوص جواز مقاضاة الشركات بموجب هذا القانون. وإننا بانتظار صدور قرار المحكمة العليا بحلول شهر حزيران من هذا العام 2018 أو أي وقت قبل ذلك التاريخ.

إن البنك العربي ومحاميه على ثقة من أن المحكمة العليا الأمريكية ستؤكد على قرار الرد، مضيفاً أنه وإن تم إعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لبحث موضوع الرابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه وحسب اجتهاد المحكمة العليا الأمريكية لا يمكن للأجانب اللجوء إلى المحاكم الأمريكية إلا إذا كانت الأفعال التي تسببت بالاضرار التي لحقت بهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لا ينطبق على الادعاءات المقامة ضد البنك.

وعلى أي حال، لا يمكن للمدعين غير الأمريكيين الآن الاعتماد على الحكم الذي كان قد صدر ضد البنك العربي في الدعوى المقامة استناداً لقانون مكافحة الإرهاب الأمريكي، حيث تم فسخ هذا القرار من قبل محكمة الاستئناف، وعليه فإننا واثقون من أننا قد وضعنا هذه الأمور خلفنا ويمكننا أن نتطلع إلى سنوات قادمة مزدهرة.

١٦ دائرة مراقبة الشركات
مصدق / صورة طبق الأصل

١١ نيسان

شركات المساهمة العامة والمفوضة



وأضاف أن البنك العربي قد أثبت قوته ومتانته وصلابته في مواجهة التحديات والأمور التي مر بها قبل عام 2011 وتمكن من التغلب على العديد منها وأهمها ديون مجموعتي سعد والقصبي والخسائر التي لحقت ببنك أوروبا العربي في لندن وإطفاء قيمة الاستثمار في مصرف الوحدة/ ليبيا، بالإضافة إلى مصاريف وأتعاب المحاماة والتسوية التي تمت بشأن دعاوى المدعين الأمريكيين المقامة ضده في نيويورك، حيث قام البنك وخلال الست سنوات الماضية ببناء كافة المخصصات اللازمة لتغطية كل ما تقدم ذكره. وإن البنك يتمتع اليوم بوضع مالي قوي ونظيف كما ويتمتع بمكانة ومقدرة قوية لتنمية أرباحه التشغيلية بشكل سليم ومستدام.

وأضاف السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة استعرض في جلسته التي عقدت صباح هذا اليوم نتائج البنك المتوقعة للربع الأول من هذا العام والتي عكست قوة ومتانة البنك وقدرته على تنمية أرباحه التشغيلية، وبناءً عليه أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بمبلغ 400 فلس للسهم الواحد أي بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

قال المساهم الدكتور عبدالله المالكي ما هي أسوأ الاحتمالات التي يمكن توقعها بشأن دعاوى المدعين الأجانب المنظورة أمام المحكمة العليا الأمريكية، وماذا يتوجب في هذه الحالة على البنك؟ أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة أن كل الاحتمالات قائمة ولكننا متفائلون من أن النتيجة ستكون في صالح البنك، ومهما كانت هذه الاحتمالات فإن البنك متحوط لذلك. قال المساهم الدكتور عبدالله المالكي أن الجميع يعلم أن البنك لديه من الاحتياطات ما يكفي لتغطية كافة السيناريوهات المحتملة وتطلع أن لا يضر البنك تلك الاحتياطات، قال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أن الاحتياطات المأخوذة مقابل الدعاوى ستبقى موجودة حتى تنتهي جميع الدعاوى.

سأل المساهم ذاته عن مصير هذه الاحتياطات بعد الانتهاء من الدعاوى، أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أنه سيتم وضع خطة لاستغلال هذه المبالغ في التوسع بأنشطة البنك.

في مداخلة للسيد المدير العام التنفيذي أوضح أنه فيما يتعلق بالدعاوى المقامة ضد البنك من قبل المدعين الأجانب فإن القرار الذي سيصدر عن المحكمة العليا الأمريكية سيبت في موضوع جواز مقاضاة الشركات من عدمه وهو أمر لا يتعلق فقط بالبنك العربي وإنما بكافة البنوك والشركات، كما وأنه من المتوقع أن تبحث المحاكم الأمريكية في موضوع العلاقة أو الرابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هذه الدعاوى مرفوعة من قبل أجانب ضد شركات، وبالأخص أجنبية، لأفعال حدثت خارج الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف السيد المدير العام التنفيذي أن الحكومة الأمريكية ومن خلال المحامي العام الأمريكي قد قدمت مذكرة خطية للمحكمة العليا الأمريكية أشارت فيها إلى أن قيام البنك بإجراءات المقاصة الآلية للدولار الأمريكي لا يعتبر حجة كافية

١٦
دائرة مراقبة الشركات
مصدق/ صورة طبق الأصل
١١ نيسان ٢٠١٨



لوجود الرابط مع الولايات الأمريكية، الأمر الذي يعني عدم وجود الاختصاص والسلحية للمحاكم الأمريكية للنظر في هذه الدعاوى.

ثم طلب السيد مراقب عام الشركات البدء في بحث الأمور المدرجة في جدول أعمال الهيئة العامة العادية وفقاً لتسلسل ورودها كما يلي:

البند الأول: قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية السابعة والثمانين.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الأستاذ باسم الإمام / أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة قراءة وقائع الاجتماع السابق.

اقترح عدد من المساهمين عدم قراءة المحضر كاملاً والاكتفاء بقراءة القرارات فقط، ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

قرأ كاتب الجلسة قرارات الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية السابعة والثمانين التي عقدت في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 30 آذار لسنة 2017 ميلادية والمتمثلة بالاتي:-

- 1- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016 وخطة عمل الشركة المستقبلية.
- 2- المصادقة على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2016.
- 3- المصادقة على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2016.
- 4- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 300 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.
- 5- الموافقة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين معالي السيد سليمان حافظ المصري عضواً في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة معالي السيد سمير فرحان قعوار وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.
- 6- ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016.

دائرة مراقبة الشركات
مصدق / صورة طبق الأصل

١١ نيسان ٢٠١٨

شركات المساهمة العامة والخاصة



7- انتخاب السادة ديلويت أند توش والسادة ارنست ويونغ كمدققين خارجيين مشتركين لحسابات البنك عن السنة المالية 2017 وتفويض المجلس بتحديد أتعابهم، وتعيين الشريك المسؤول من شركة ديلويت أند توش السيد شفيق كميل بطشون المجاز تحت الرقم 740، وتعيين الشريك المسؤول من شركة ارنست ويونغ السيد بشر ابراهيم بكر المجاز تحت الرقم 592 ليتولوا أعمال التدقيق الخارجي المشترك للبنك.

8- الموافقة على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 2017/1/26 والقاضي بتجديد تعيين السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة في لبنان لغاية 2017/12/31 وتعيين السادة ارنست ويونغ لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي ش.م.ع العاملة في لبنان اعتباراً من تاريخ 2018/1/1 ولغاية 2019/12/31 استناداً لأحكام المادة (189) المعطوفة على المادة (186) من قانون النقد والتسليف اللبناني.

9- وتحت بند أمور أخرى وافقت الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة القاضي بتعيين السيد مسلم بن علي بن حسين مسلم عضواً في مجلس الإدارة لدورته الحالية التي تنتهي في 2018/3/26 على إثر الشاغر الذي نتج عن استقالة السيد محمد أحمد مختار الحريري وذلك استناداً لأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 والمادة 28 من النظام الأساسي للبنك.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الأستاذ كاتب الجلسة، وسأل إذا كانت هناك أية ملاحظات.

ولما لم يكن هناك أية ملاحظات اقترح السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الانتقال إلى البند التالي واقتراح دمج البنود 2، و3، و4 من جدول الأعمال.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ضم البنود 2 و 3 و 4 ومناقشتها جميعاً دفعة واحدة لتعلقها ببعضها البعض وهي:

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2017.
- مناقشة حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2017 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 300 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

١٦ دائرة مراقبة الشركات
مصدق / صورة طبق الأصل
١١ نيسان ٢٠١٨
٨
شركات المساهمة العامة والخاصة



تلى السيد شفيق بطشون تقرير السادة ديلويت آند توش - الشرق الأوسط عن السنة المالية 2017 وهو موضوع البند ثالثاً من جدول الأعمال ووفقاً لما هو وارد في التقرير السنوي لعام 2017.

شكر السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة السيد شفيق بطشون، وتم فتح باب النقاش للبند 2 و3 و4.

سأل المساهم السيد توفيق منصور فيما إذا كان من الممكن عمل تسوية مع المدعين الأجانب وإنهاء القضية بدلاً من دفع مبالغ طائلة للمحامين، أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أن كافة الخيارات متاحة ومطروحة وسيتم التعامل مع ذلك في حينه.

وجه المساهم محمود سمور سؤاله للسادة المدققين الخارجيين قائلاً أن تقرير المدققين لم يبين مخصص الأعباء القانونية فأطلب التوضيح وما هو أثر ذلك على الميزانية، وفيما إذا كان البنك قد أخذ المخصصات اللازمة وكم مقدارها وهل هي مناسبة أم لا؟ واستفسر فيما إذا حصل المدققون الخارجيون على التقرير السنوي حيث أن تقريرهم قد أعد قبل إصدار التقرير السنوي وقرأ المساهم بند معلومات أخرى من تقرير المدققين الخارجيين "إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا، إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدى أي تأكيد حول المعلومات الأخرى". هل يا ترى أصبح التقرير متاحاً لكم، وإذا أصبح متاحاً هل لكم ملاحظات وإذا لم يكن لديكم ملاحظات فنرجو الإفصاح عن ذلك.

طلب السيد مراقب عام الشركات أن يتم الاستماع لكافة الأسئلة المتعلقة بالبند الثلاثة ومن ثم الإجابة عليها دفعة واحدة.

تقدم المساهم باسل الخولي بالشكر على الجهود الكبيرة التي بذلت فيما يتعلق بموضوع الدعاوى المقامة ضد البنك في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفضل سعادة الرئيس وأوضحها للمساهمين وتمنى التوفيق للبنك في هذا الموضوع. وشكر البنك أيضاً على التزامه التام بالأمور القانونية من ناحية الإفصاح وإرسال التقارير في وقتها دون تأخير مقارنة بالبنوك والشركات الأخرى، وهذا جهد تشكر عليها الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والموظفين. ثم سأل المساهم عدة أسئلة بشأن القوائم المالية: السؤال الأول يتعلق بموضوع أرباح الربع الثالث مقارنة بالربع الرابع من العام 2017 حيث أظهرت نتائج الربع الرابع تراجعاً عن الربع الثالث بما يقارب 113 مليون دينار، وكان واضحاً أن السبب يعود إلى المخصصات والمصاريف والاقتطاعات وقد تكرر هذا الأمر خلال الخمس سنوات السابقة، فما هو السبب وما مدى الاعتمادية على نتائج الربع الثالث إذا كان الربع الرابع سيكون أقل؟ السؤال الثاني يتعلق بعدم كفاية بعض الأيضاحات فمثلاً الإيضاح رقم 39 والذي بين أن هناك مبلغ 109 مليون دولار أمريكي تحت بند مصاريف إدارية أخرى، يرجى توضيح ما هي هذه المصاريف، وسبب ارتفاع المخصصات الأخرى بمقدار 179 مليون دولار أمريكي والتي وصل رصيدها إلى 191 مليون دولار

شركات المساهمة العامة والخاصة



أمريكي؟ كما أن الإيرادات الأخرى انخفضت من 66 مليون دولار أمريكي إلى 26 مليون دولار أمريكي، فما هي الإيرادات التي انخفضت؟ وأيضاً لاحظنا أن هناك مخصص تنكبي تسهيلات لديون مشطوبة أو محولة لخارج الميزانية بقيمة 309 مليون دولار أمريكي وهذا مبلغ كبير، يرجى تفصيل ما هو المبلغ الذي تم شطبه أو تحويله إلى بنود خارج الميزانية. السؤال الثالث يتعلق بمتطلبات أخرى مقابل أعباء قانونية والتي ارتفعت بحوالي 120 مليون دولار أمريكي ومنها 90 مليون دولار أمريكي فقط في الربع الأخير، وقد كانت توقعاتنا أن الاقتطاعات لهذه الأعباء القانونية قد توقفت فهل ما زال هناك اقتطاعات أخرى لهذا العام أم لا؟ السؤال الرابع حول مديونية مجموعتي سعد والقصبي فقد علمنا أن هناك تسويات مالية واعاقة مشكلة من عدد من البنوك ومنها البنك العربي لهذه المديونية، فما هي التطورات وهل استلم البنك أية مبالغ من هذه التسويات؟ أما السؤال الخامس فيتعلق بالموجودات المالية واحتياطي تقييم الاستثمارات، حيث ظهر أن قيمتها سالبة وتزداد سنة بعد أخرى إلى أن وصلت هذا العام لمبلغ 313 مليون دولار أمريكي تحت بند احتياطي تقييم موجودات بالسالب وقد أثر هذا على حقوق الملكية للبنك، حيث ظهر في بيان الدخل الشامل استثمارات بقيمة 400 مليون دولار أمريكي كانت عائداتها فقط 7 مليون دولار أمريكي أي أقل من 2% وهذا برأيي استثمار غير مجدي. السؤال السادس يتعلق بمؤشرات الأداء والكفاءة حيث لاحظنا أن العائد على حقوق المساهمين ما زال أقل بكثير من تكلفة حقوق الملكية، حيث يتوقع المساهم أن يحصل على عائد لا يقل عن 10% ولكن واقع الحال يتمحور حول 6%، ونسبة كفاية رأس المال للبنك العربي ش.م.ع أقل من مجموعة البنك العربي والتي تبلغ 13.2% وهي أقل من المطلوب للفرع الخارجي وهو 14% حسب متطلبات البنك المركزي الأردني، كما أن مجموع المصروفات إلى الدخل وصلت إلى 59% وهذا رقم مرتفع. والسؤال الأخير يتعلق بالمعيار المحاسبي رقم 9 IFRS والذي بدأ تطبيقه في العام 2018 فما تأثيره على أرباح البنك والأرباح المدورة ورأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال وما هو الربح المتوقع في ضوء تطبيق هذا المعيار.

الكتّاهم طوني الشامي سأل ما هو الوضع المالي للبنك العربي خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام 2018؟

المهندس عزمي زوربا قال أنه لا بد من توجيه الشكر والتكويه للخدمات التي يقدمها البنك العربي والمجموعة للمجتمع المحلي في الأردن وخصوصاً نشاطات مؤسسة عبد الحميد شومان التي تقدم خدمات للطلاب إضافة إلى الخدمات الثقافية والاجتماعية الأخرى فكل الشكر لهذه المؤسسة العملاقة ولكم شخصياً. وسأل ما جدوى الاحتفاظ بالبنك العربي استراليا وبنك أوروبا العربي علماً بأن هذين البنكين لا يحققان أية أرباحاً مجدية. أما السؤال الثاني فهو بخصوص علاوة الإصدار، إذا كان لدى البنك مبلغ 859 مليون دينار أردني علاوة إصدار لماذا الاحتفاظ بهذا المبلغ الكبير اليس المساهمون أحق بتوزيع أسهم عليهم. والسؤال الثالث يتعلق بالاستثمار في الشركات الحليفة والذي تبلغ قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي بينما العائد على هذا الاستثمار متدني، فهل

١١ نيسان ٢٠١٨

شركات المساهمة العامة والخاصة



من الممكن إعادة النظر بهذا الاستثمار؟ والسؤال الأخير بخصوص القضايا المقامة على البنك بقيمة 98 مليون دينار أردني، نرجو توضيح ما هي تلك القضايا وطبيعتها؟

المساهم محمد سمور قال أنه وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل والمذكور في الصفحة 92 من التقرير السنوي لعام 2017، فقد ذكر أن إجمالي رأس المال التنظيمي هو مبلغ 7.7 مليار دولار أمريكي والتعديلات الرقابية بلغت 2.7 مليار دولار أمريكي في العام 2017 مقارنة مع 2.5 مليار دولار أمريكي ويمثل الفرق 146 مليون دولار أمريكي، وكما هو مطلوب في هذا المعيار فإن البنك مستبعد الخسائر غير المتوقعة التي تواجهه خلال عملياته الاعتيادية وهذا ينعكس على حقوق المساهمين، والسؤال ما طبيعة هذه العمليات وإن ظهرت في الإيضاحات فما مقدار الخسائر التي يتحملها البنك.

جاء في كلمة السيد المدير العام التنفيذي في التقرير السنوي وتحديدًا في نهاية الفقرة الثالثة منها أن نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة قد بلغت 100% دون احتساب قيمة الضمانات، هذه المخصصات هي أرباح البنك ولو لم تؤخذ لكانت متوفرة لتوزيعها أرباحاً على المساهمين وهذه سياسة متحفظة جداً، ولكن السؤال ما مقدار هذه المخصصات وهل تغطي قيمة الضمانات مقدار المخصصات وإذا لم تكن الضمانات كافية فأين المشكلة؟ فهل هي في سياسة الإقراض ومنح التسهيلات كسياسة عامة. وهل من ضمن هذه المخصصات مقابل تسهيلات مالية متعثرة لأعضاء من مجلس الإدارة وكبار المساهمين أو الشركات أو المؤسسات التي يجب الإفصاح عنها ضمن التقرير، كما نأمل أن لا تكون الإجابة بأنه يجب المحافظة على سرية العملاء، حيث أن الصحف تنشر أسماء الأشخاص والشركات المتعثرة إذا كانت هناك قضايا. ثم انتقل إلى الملاحظة الأخرى قائلاً أنه في الصفحة 171 من التقرير السنوي بلغت ودائع العملاء التي لا تحمل فوائد 11.076 مليار دولار أمريكي وتمثل 35% من الودائع وبافتراض أنها ستحصل على فائدة قدرها 3% فإنها تكون بحدود 340 مليون دولار أمريكي وإذا ما تم مقارنتها في عملية التوظيف فنجد أن الأداء متواضع، وبالتالي فإن لدى البنك حوالي 35% من الودائع لا تأخذ فوائد. أما السؤال الرئيسي الذي تفضل السيد الرئيس بشرحه في مقدمة حديثه حول القضايا المقامة على البنك، وبخصوص الإيضاح رقم 57 الوارد في التقرير السنوي لعام 2017 والذي تمت الإشارة فيه إلى اتفاق التسوية المتعلق بالقضايا المقامة ضد البنك في نيويورك، فهل قام البنك بأخذ مخصصات وما هو مقدار تلك المخصصات؟ وإذا كانت هناك أتعاب قانونية فما مقدار ما دفع وما لم يدفع بعد من تلك الأتعاب وهل تم أخذ مخصصات لها؟

أجاب السيد نعمة صباغ / المدير العام التنفيذي بخصوص المخصصات التي تم أخذها مقابل القضايا المقامة ضد البنك في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً أنه تم ذكره سابقاً، فقد تم أخذ مخصصات ضمن السيناريوهات التي كانت متوقعة وهي مخصصات كافية.

مصدق / صورة طبق الأصل

١١ نيسان ٢٠١٨

شركات المساهمة العامة والخاصة



أما فيما يتعلق بأرباح الربع الثالث مقارنة بأرباح الربع الرابع فهي بالفعل أعلى لأن البنك ينتظر لنهاية السنة لأخذ المخصصات بناء على واقع الحال في نهاية العام بسبب الظروف الخاصة المتعلقة بالقضايا والأوضاع التي تمر بها المنطقة والمعلومة للجميع. أما المخصصات الأخرى فإنه وبالرغم من أن محفظة التسهيلات سليمة ونظيفة إلا أن البنك يأخذ هذه المخصصات كمؤونة إضافية تحوطاً لسلامة المركز المالي للبنك وتحسباً للأوضاع المتغيرة التي تمر بها المنطقة.

وأضاف السيد المدير العام التنفيذي في رده على الاستفسار المتعلق بطبيعة المصاريف الإدارية، إن هذه المصاريف هي مصاريف تشغيلية تتعلق بأعمال البنك، أما عن سبب انخفاض الإيرادات الأخرى للعام 2017 فإنه ناتج وبشكل رئيسي عن ربح بيع عقار مملوك للبنك العربي سويسرا خلال العام 2016.

أما فيما يتعلق بالديون المشطوبة فهي ديون قديمة ومأخوذة مقابلها مخصصات بنسبة 100% ويتم شطبها بعد استنفاد كافة الطرق القانونية لاستردادها، وعادة تقوم البنوك بإخراجها خارج الميزانية ولكن تستمر بمتابعتها، وإن البنك العربي حريص جداً بموضوع شطب الديون.

أما فيما يتعلق بمديونيتي مجموعتي سعد والقصبي، قال السيد المدير العام التنفيذي لقد تم بالفعل البدء ببيع موجودات مجموعة سعد وأمالك معن الصانع في المملكة العربية السعودية، ونأمل أن يحصل البنك على حصته من ناتج هذه البيوعات، حيث سيتم توزيعها على الدائنين نسبة وتناسب مع ديونهم (قسمة غرماء)، ولكننا نعتقد أن هذه الإجراءات ستأخذ فترة من الزمن.

وفيما يتعلق بنسبة المصاريف إلى الدخل فهي تقارب 40% وتعتبر نسبة جيدة مقارنة مع البنوك وهي متأثرة بهيكل البنك العربي بسبب انتشاره الواسع وتواجده في مختلف البلدان العربية والأجنبية (28 دولة).

أما فيما يتعلق ببند احتياطي تقييم استثمارات بالسالب قال السيد المدير العام التنفيذي إن هذا البند يمثل التغير في استثمارات البنك الاستراتيجية، وهو قابل للزيادة أو الانخفاض حسب أوضاع السوق، علماً بأن التغير لا يؤثر على قائمة الدخل. وبخصوص العائد على هذه الاستثمارات فإنه وحسب المعايير المحاسبية يتم تسجيل فقط الأرباح النقدية المستلمة من هذه الاستثمارات.

وأضاف السيد المدير العام التنفيذي بخصوص مؤشرات الأداء للبنك والتي تبلغ 6% بسبب المخصصات الاستثنائية، وإذا تم تحييد هذه المخصصات فتكون نسبة العائد على حقوق المساهمين تقارب 9.5%. أما بخصوص كفاية رأس المال أوضح السيد المدير العام التنفيذي أن البنك العربي ش.م.ع هو جزء من المجموعة وأن نسبة كفاية رأس المال للمجموعة هي 15.28% وهي أعلى من متطلبات البنك المركزي الأردني، وفيما يتعلق بأثر تطبيق المعيار المحاسبي الجديد IFRS 9 فقد قام البنك بأخذ مخصصات في العام 2017

مصدق
12
٢٠١٨



وفقاً لهذا المعيار وتم الاعلان عن هذا المبلغ (90 مليون دولار أمريكي) ضمن حقوق الملكية وهو مبلغ يعد ضئيل مقارنة بحجم محفظة البنك العربي وليس له أي أثر على الربحية في العام 2017 وهو يتأثر بحسب أداء محفظة الديون في العام 2018.

أما بخصوص الوضع المالي للربع الأول من العام 2018، قال السيد المدير العام التنفيذي أن الأداء كان جيداً وحسب الميزانية التقديرية. أما فيما يتعلق باستثمارات البنك في بنك أوروبا العربي والبنك العربي استراليا، فكان العائد عليها تاريخياً أقل من الاستثمارات في المناطق العربية ولكن الاحتفاظ بها يوفر للبنك انتشار أوسع وخاصة في أوروبا وسويسرا، حيث تقدم هذه البنوك خدمات للجاليات العربية في تلك المناطق والتي لها أعمال مرتبطة في المنطقة العربية مثل تمويل التجارة وتمويل المقاولين الأوروبيين الذين يعملوا في هذه المنطقة، ولكن من الصعب التوقع أن يكون العائد على حقوق المساهمين من هذه التواجدات الخارجية يقارب العائد من تواجيدات البنك في المنطقة العربية، علماً بأنه قد تم تخفيض رأسمال بنك أوروبا العربي في العام الماضي بمبلغ 40 مليون يورو لإعادة استغلاله في الأسواق العربية والتي لديها ربحية أحسن.

أما فيما يتعلق بعلاوة الإصدار فإنها جزء من حقوق المساهمين لتدعيم قدرة البنك على النمو. وبخصوص الاستثمار في الشركات الحليفة فهو أمر مجدي وعلى وجه الخصوص البنك العربي الوطني وبنك عُمان العربي.

أما فيما يتعلق بنسبة تغطية القروض المتعثرة فإن البنك يتبع سياسة متحفظة عند منح القروض ويتحفظ باحتساب الضمانات العينية ولا توجد أية ديون متعثرة لأعضاء مجلس الإدارة.

أما بخصوص ودائع العملاء بدون فوائد فهي تعتبر ودائع مجدية للبنك، وتحتسب ضمن وعاء السيولة التي يتم استثمارها بأدوات مالية مختلفة ولا يمكن النظر لها بمفردها.

أما فيما يتعلق بالقضايا الأخرى المقامة على البنك العربي ش.م.ع بحوالي مبلغ 98 مليون دينار أردني، فهي تأتي ضمن أعمال البنك المعتادة وقد تم أخذ المخصصات اللازمة لقائها حسب رأي الإدارة والمحامين المتولين متابعة هذه القضايا. أما بخصوص القضايا المقامة ضد البنك في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم أخذ مخصصات كافية مقابلها ولا يمكن الإفصاح عن قيمتها بسبب السرية بموجب اتفاق التسوية، وإن اتعاب المحاماة أصبح مبلغها أقل بكثير مما كان عليه في السابق.

وفي رد السيد المدير العام التنفيذي على الاستفسارات المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال، أجاب أن نسبة كفاية رأس المال يتم احتسابها وفق تعليمات لجنة الرقابة وتعليمات البنك المركزي الأردني وقد بلغت 15.28% على

١١ نيسان ٢٠١٨

١٣

شركات المساهمة العامة والمصارف



مستوى مجموعة البنك العربي وهي أعلى من الحد المطلوب، وليس هناك علاقة ما بين زيادة أو انخفاض بند التعديلات الرقابية على أرباح البنك المستقبلية.

ثم طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من السادة المدققين الخارجيين الإجابة على الاسئلة التي تخصهم، أجاب السيد شفيق بطشون مندوب السادة ديلويت آند توش بأن هناك سوالين موجّهين للمدققين الخارجيين أحدهما يتعلق بالمخصصات وقد أجابه السيد المدير العام التنفيذي معاً أن تقرير التدقيق الخارجي يبين بوضوح طريقة معالجة القضايا واحتساب المخصصات. أما فيما يتعلق بالسؤال الآخر والمتعلق بفقرة المعلومات الأخرى فمن الصعب تغييرها لأنه تقرير عالمي. وفي حال وجود خلاف بين التقرير السنوي وبين تقرير المدققين وبين الميزانية، فإن دورنا إعلامكم وقد قمنا بمراجعة التقرير السنوي قبل إصداره ولا يوجد أي اختلاف بينه وبين القوائم المالية الموقعة.

وأشار السيد بشر بكر مندوب السادة ارنست ويونغ أنه فيما يتعلق بآثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 IFRS فيمكن الرجوع بشأنه إلى الصفحة 145 من التقرير السنوي، أما بالنسبة لتسهيلات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين فهي مبينة في إيضاح رقم 53 صفحة 208 من التقرير السنوي، حيث أن جميع الديون عاملة ولم يسجل لها مخصصات.

استفسر المساهم زعل سرحان عن تدني حركة السهم في العام الماضي، وقال أنه يعتقد أن البنك كان من الممكن أن يتدخل لحماية المساهمين عن طريق شراء أسهم خزينة، واستفسر فيما إذا تم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني على زيادة نسبة توزيع الأرباح على المساهمين وإذا تم أخذ الموافقة مسبقاً فكان يجب الإفصاح عن ذلك وإذا لم تؤخذ فإنها تكون معقدة بموافقة البنك المركزي الأردني، وأشار أيضاً إلى الموارد البشرية وكفاءة الموظفين في البنك العربي والتي تعتبر إحدى مميزات البنك العربي، فهل تم إنشاء معهد أو أكاديمية لتطوير مهارات موظفي البنك العربي وموظفي باقي البنوك لتخريج قيادات مميزة، والسؤال الأخير يتعلق بعملية شراء الأسهم التي تمت في بداية العام 2017 وقيام السيد صبيح المصري بشراء جزءاً منها، حيث كان من المفروض أن يتم عرضها على المساهمين الآخرين أو على الهيئة العامة.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أنه قد تم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني على توصية مجلس الإدارة بنسبة توزيع الأرباح (40%) المتخذة صباح هذا اليوم، وقال أن الأسهم متوفرة للجميع في السوق المالي لمن يرغب بالشراء، وأضاف أنه يتم دائماً تطوير الموارد البشرية ولدى البنك ومنذ عدة عقود مركز تدريب متكامل لتدريب وتطوير الموارد البشرية، هذا وقد تم تعيين مدير جديد لإدارة الموارد البشرية.

وفي مداخلة للمساهم منصور الفارسي توجه بالشكر لمجلس الإدارة على نسبة توزيع الأرباح.

ولما لم يكن هناك مواضيع أخرى للنقاش تم إغلاق باب المناقشة.

وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على البنود 2، 3، 4 من جدول الأعمال وهي:

- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017 وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليهما.
- تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2017.
- حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2017 والمصادقة عليها.

كما تم وبالإجماع الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ 400 فلساً للسهم الواحد أي بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

البند الخامس: سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الأستاذ باسم الإمام قراءة التقرير الموجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

تلى الأستاذ باسم الإمام / أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة التقرير الموجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث استعرض أعمال اللجان الدائمة حسب تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وهي لجنة التدقيق ولجنة الانتقاء والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الحوكمة المؤسسية، وتلا قرارات وتوصيات هذه اللجان المرفوعة لمجلس الإدارة خلال العام 2017.

ثم انتقل السيد رئيس الجلسة إلى البند السادس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017.

البند السابع: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2018 وتحديد أتعابهم.

استناداً لأحكام المادة 6/أولاً/6 من تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن التدقيق الخارجي للبنوك رقم (2017/69) يوصي مجلس الإدارة للهيئة العامة، وبناء على توصية لجنة التدقيق، بالموافقة على انتخاب السادة ارنست ويونغ كمَدَقِّقِينَ خارجيين لتدقيق الحسابات للبنك للسنة المالية 2018 وذلك وفقاً للأسس والمعايير المحددة بموجب التعليمات المذكورة.

١١ نيسان ٢٠١٨



ولما لم يكن أي مرشح آخر قد تقدم للهيئة العامة لتدقيق حسابات البنك للعام 2018، فقد وافقت الهيئة العامة بالتزكية على انتخاب السادة ارنست ويونغ كمدققي حسابات خارجيين للبنك للسنة المالية 2018 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

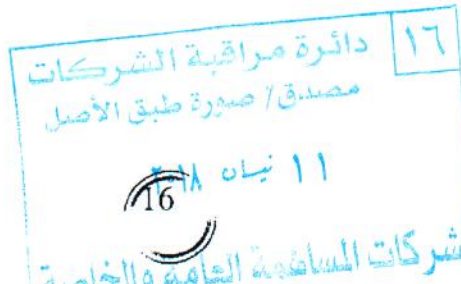
البند الثامن: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد للبنك العربي ش.م.ع. للدورة القادمة ولمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب.

قال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أنه وحسب تعليمات البنك المركزي الأردني وأحكام قانون الشركات وتعديلاته وبناءً على توصية لجنة الانتخاب والمكافآت تم ترشيح السادة التالية أسماؤهم والذين تنطبق عليهم شروط الترشيح:

- (1) السيد صبيح طاهر درويش المصري / غير مستقل.
- (2) السادة وزارة مالية المملكة العربية السعودية / غير مستقل.
- (3) السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / غير مستقل.
- (4) السيد وهبه عبدالله تماري / غير مستقل.
- (5) السادة مؤسسة عبد الحميد شومان / غير مستقل.
- (6) معالي الدكتور باسم إبراهيم يوسف عوض الله / مستقل.
- (7) السيد بسام وائل رشدي كنعان / مستقل.
- (8) السيد عباس فاروق أحمد زعيتر / مستقل.
- (9) معالي السيد علاء عارف سعد البطاينة / مستقل.
- (10) معالي السيد سليمان حافظ سليمان المصري / مستقل.
- (11) الدكتور مسلم بن علي بن حسين مسلم / مستقل.
- (12) السيد أسامة رامز مكداشي / مستقل.

وحيث أنه لا يوجد أي مرشحين آخرين، فقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السادة المذكورين أعلاه بالتزكية للدورة القادمة ولمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب.

شكر السيد رئيس الجلسة المساهمين على ثقتهم الغالية بمجلس الإدارة كما طمأنهم بأن البنك العربي سيمضي قدماً في مسيرة النجاح والتقدم.





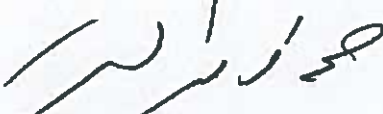
البند التاسع: أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الهيئة العامة المصادقة على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 2017/5/8 والقاضي بتعيين الدكتور مسلم بن علي بن حسين مسلم كعضو في مجلس الإدارة.

وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على المصادقة على تعيين الدكتور مسلم بن علي بن حسين مسلم كعضو في مجلس الإدارة.

ولما لم يكن هناك أمور أخرى ترغب الهيئة العامة العادية الثامنة والثمانين في بحثها، تكون بذلك قد وافقت على جميع الأمور المعروضة عليها.

ورفعت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه.


صبيح المصري
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة


رمزي نزار
مراقب عام الشركات


باسم الإمام
كاتب الجلسة

